

صوت الامة

مجلة سياسية، فكرية، ثقافية
غير دورية تصدر عن مجموعة من الشباب المسلمين
﴿كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف
وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله﴾

الفهرس

٢	افتتاحية العدد
٥	مستجدات السياسة الأميركية تجاه قضية فلسطين
١١	تطورات الأوضاع في الصومال
١٨	الوضع السياسي في تونس والأحداث الأخيرة
٢٦	قراءات .. (تحريف القرآن)
٢٨	الحرية .. مصطلح غربي
٣٠	حول مشروع الشرق الأوسط الكبير (١)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

لا تزال منطقة الشرق الأوسط مسرحاً للمؤامرات السياسية التي تنفذها الدول الغربية بتعاون كبير من عملائها وصمت رهيب من أبناء المسلمين . وما التآمر على فلسطين والعراق ، والتآمر على السودان والصومال ، وما يحدث في لبنان ومصر وتونس والمغرب ، إلا دليل واضح على عمق الجرح الغائر في بلاد المسلمين ، ودليل أيضاً على الضعف الشديد الذي آل إليه المسلمون ، حتى انطبق عليهم قوله صلى الله عليه وسلم ” يوشك الأمم أن تتداعى عليكم كما تتداعى على القصعة أكلتها . قيل : أو من قلة نحن يومئذ؟ قال : لا ، بل أنتم أكثر ، ولكنكم غثاء كغثاء السيل ولينز عن الله المهابة منكم وليقذفن في قلوبكم الوهن . قلنا : يا رسول الله ، وما الوهن؟ قال : حب الدنيا وكراهية الآخرة“ .

فالمسلمون رغم أنهم من حيث التعداد يعدلون تقريباً خمس سكان الأرض ، إلا أنهم لا وزن لهم دولياً ، ولا قيمة لهم في السياسة العالمية ، وهم كما أشار إليه الحديث ، غثاء كغثاء السيل ، لا قيمة له ولا وزن ، تحركه المياه ولا يملك لنفسه وجهة سوى تلك الواجهة التي يرميه إليها السيل !

إن المقصود من المؤامرات على المنطقة ، ليس بترونها فحسب ، ولا خيراتها الباطنة والظاهرة فقط ، وإنما المقصود في المقام الأول هو ضرب تطلع المسلمين نحو الإسلام ، وتمييع الإسلام في نفوسهم ، وتمزيق بلادهم لإضعافها ، وإبقائها هزيلة لا يقوى كل مزق منها على حماية نفسه . إننا نقول ذلك ليس على سبيل نشر الإحباط أو اليأس والعياذ بالله ، فمن يفعل ذلك فهو مجرم في حق نفسه ودينه وأمه ” من قال هلك الناس فهو أهلكهم“ ، بل الغاية هي أن نمنع كمسلمين النظر في واقعنا وما ينبغي فعله لتغيير الواقع المرير الذي تعيشه أمتنا؛ لنصل إلى الحل الجذري ، ونعمل لتحقيقه ، دون أن تقدم النفوس والجهود والثروات ولا يقربنا ذلك شبراً نحو الانعتاق الفعلي من سيطرة الكفر ، وحتى لا نبقى نهبا للتضليل والفخاخ السياسية ، فنغدوا أدوات أو أحجاراً على رقعة شطرنج يحركها أعداء الأمة .

فمثلاً إقامة الدولة الإسلامية التي عدت مطلباً للأمة الإسلامية وغاية يسعى لتحقيقها ، فإن أميركا والغرب الكافرين يدركان مدى الخطورة البالغة لتطلع المسلمين لكيان يجمعهم ويطبّق عليهم الإسلام في الداخل ، ويحمّله للعالم بالجهاد؛ لذلك فقد انشغلت أميركا والغرب

وأدواتهم وأذنبهم ومن يستطيعون تسخيرهم وتضليلهم بالتصدي لقيام الدولة الإسلامية، أو لأي مشروع يمس الحكم بالإسلام بثتى الأساليب. ومن أخطرها إيهام المسلمين فشل ما يسعون إليه سلفاً، وقتل الأمل في نفوس الأمة عن حاجتها لمثل ذلك الكيان الفاشل أو المحكوم عليه بالفشل، وإعطائهم تصورا يستقر في العقول والقلوب عن المردود السليبي لوجود حكم إسلامي، أو إمكانية استمراريته لو وجد.

فبالأمس أوجدت الباكستان حركة طالبان وأمدتها بالمال والرجال؛ لتحقيق خدمة للسياسة الأميركية -لسنا بصدد استقصائها هنا-، ودفعتها لتسيطر على ٩٥٪ من أرض أفغانستان، ثم وجهتها لتعلن "إمارة إسلامية في أفغانستان"، وفجأة سلطت وسائل الإعلام على قسوة طالبان في منعهم النساء من التعليم، وتحطيم التماثيل الثابتة "تمثال بوذا" والمتحركة "أجهزة التلفزيون"!! . ومع أنها لم تؤسس بشكل صحيح لنظام حكم يطبق الإسلام في الداخل ويحملة إلى الناس في الخارج، وبنت كيانها على أساس عرقي "بشتوني"، أبعد الأعراق الأخرى عن الحكم، فأضعف ذلك سلطانها، ثم جرى إيجاد الذريعة لتقديم لقمة سائغة تلتهمها القوات الأميركية في أولى حروب القرن على المسلمين، بدعم وإسناد من النظام الباكستاني الذي أنشأها. فسقطت الإمارة وفشلت التجربة ودفع المسلمون الثمن.

وبالأمس القريب دخلت حركة حماس في الانتخابات التشريعية، التي طالما أعلنت أن المشاركة فيها حرام، وطالما رفضت أي مشاركة تحت سقف أو سلو، رغم أن السقف لم يتغير حتى تشارك في الانتخابات؟! ولم يتوقف الأمر عند المشاركة في الانتخابات، بل تعدى ذلك إلى المشاركة أيضاً في السلطة نفسها وتشكيل الحكومة، فبدأت الضغوط على الحكومة، من منع للمساعدات، وإحكام الإغلاق والحصار... الخ، فضاقت على الناس حياتهم، حتى ضجوا، ولم تتركهم أميركا إلى هذا الحد، بل ألبت عليهم من وقعوا أو سلو وأوجدوا السلطة، حتى أصبح الجميع على حافة حرب أهلية تآكل ما تبقى من أخضر ويابس لدى أبناء فلسطين.

واليوم وبعد مرور عام على مشاركة حماس في السلطة، استطاع الكفار غرس القناعة لدى أبناء المسلمين بعجز ما يسمى بـ "الإسلاميين" عن ممارسة الحكم، فوق ما اقترفته حماس من إبداء استعدادها للسير في العملية السلمية إذا كانت تقيم للفلسطينيين دولة في حدود الرابع من حزيران سنة ١٩٦٧!!! .

لم يكف الغرب عن تقديم نماذج لحكم "الإسلاميين" الذين ينتهي بهم الأمر دائماً إلى الفشل. فإعلان "إمارة العراق الإسلامية" مثل تقدماً كبيراً في خطة أميركا لتقسيم العراق باسم الفدرالية، ففي الوقت الذي تسعى إليه أميركا إلى تفتيت العراق، وتطبيق الدستور الذي يقضي بالفدرالية، وفي الوقت الذي غدا فيه إقليم "الأكراد" أمراً واقعاً، وتحرسه قوات

”البشمركة“ فعلياً، وفي الوقت الذي يسعى فيه ”الشيعية“ في الجنوب والفرات الأوسط لإعلان إقليميهما/ إقليميهما؛ لتحرسهما قوات بدر وجيش المهدي، فإن الوقت قد أزم لتشكل إقليم ”السنة“ في غرب العراق، ورسم خارطة له لتؤكد على وجوده، وبذلك يكتمل لأميركا ما تريد من تقسيم العراق وتشكيل الأقاليم وتطبيق الدستور. وبخاصة وأن من أعلنوا ”الإمارة“ يقولون بكفر ”الشيعية“ حيث ستقف حدود إمارتهم عند حدود إقليم ”الشيعية“ ولن يتمكن كيانهم الضعيف من مواجهة الكيانات المجاورة أو حتى السيطرة على الإقليم الذي يُحكم زعماء الأكراد العلمانيون السيطرة عليه.

وأخيراً وليس آخراً، ظهرت المحاكم الإسلامية في الصومال، وأخذ شأنها يرتفع بالانتصارات السريعة التي حققتها على قوات الحكومة الانتقالية، حتى سيطرت على حوالي ٧٥٪ من الصومال تحت مرأى ومسمع أميركا والدول المجاورة، والتي تركت المحاكم تتقدم، ولم تقض عليها في مهدها، حتى أصبحت المحاكم الإسلامية هي الحاكم الفعلي للصومال، وفجأة بدأت قوات المحاكم تتقهقر أمام ضربات القوات الأثيوبية المدعومة بغطاء لوجستي أميركي، وسقطت المدن التي كانت تسيطر عليها الواحدة تلو الأخرى، وبشكل أسرع مما استولت عليها، حتى لم يعد للمحاكم ذلك الوجود في الصومال، وكأنها تبخرت وانتهت. وقضي على ”حلم“ الكثيرين في إيجاد إمارة إسلامية جديدة في الصومال. وتبخرت آمال عريضة عقدها البعض على المحاكم الإسلامية.

هذه بعض الأمثلة التي سار فيها الغرب، واستعمل فيها بعض المسلمين لإقناع بقية المسلمين بأن ”الإسلاميين“ غير قادرين وحدهم على تطبيق الإسلام، وأن الإسلام بحد ذاته، لا يصلح اليوم للتطبيق، وإنما يجب الأخذ بالقيم الغربية والمفاهيم الرأسمالية والنمط الغربي عن الحياة؛ ليكون بديلاً عن الإسلام.

فهل يستيقظ المسلمون من غفلتهم؟؟ ويدركوا مدى الإجماع الذي يقوم به الغرب وعلى رأسه أميركا تجاههم وتجاه عقيدتهم وإسلامهم؟؟ وهل يدرك المسلمون أن إقامة الدولة الإسلامية وبناء المجتمع وتطبيق الإسلام في الداخل وحمله للخارج له طريقة معينة يجب اتباعها، وهي تتلخص في إحداث ثورة فكرية تتعرض للفكر السائد في المجتمع، والمتحكم في العلاقات، ويوجد من خلالها قاعدة شعبية للإسلام وحملته، ثم الوصول إلى الحكم عن طريق أهل القوة والمنعة وقوى الأمة الذاتية ووضع الإسلام موضع التطبيق. ودون اتباع هذه الطريقة، لن تقوم للإسلام ولا للمسلمين قائمة؟؟ وهذه الطريقة هي ذات الطريقة التي أقام بها رسول الله دولة الإسلام في المدينة المنورة، عليها وعلى ساكنها أفضل الصلاة والسلام. ◆◆



مستجدات السياسة الأميركية تجاه قضية فلسطين

يطرح بعض المعلقين السياسيين مسألة وجود تغييرات على السياسة الأميركية وبخاصة في علاقتها مع "إسرائيل"، والحقيقة أن تلك التصورات في حدوث تغييرات تجاه العلاقة مع "إسرائيل" بخاصة إنما نتجت عن ضعف المراقبة أو التضليل فيما يخص "القضية الفلسطينية" وعن الأساس الموهوم أن السياسة الأميركية هي رهن لتوجهات اليهود أو مبنية على خدمة اليهود. وطالما سبق لحزب التحرير مثلاً أن بين أن أميركا دولة عظمى بل أصبحت متفردة في القرار السياسي الدولي، وسياستها تبنى على مصالحها وليس هي فحسب بل كذلك كل الدول الكبرى، وإن كيان اليهود قد أقامه الغرب لخدمة مصالحه هو، وليس العكس، وإذا تعارضت مصالح الغرب مع مصالح اليهود فإن الغرب يغلب مصالحه هو.

فأميركا مثلاً التي زرعت قواعد عسكرية لها في منطقة الخليج بعامة، والعراق بخاصة، وتمهد لبناء قاعدة لها في الجولان حال حصول الحل السلمي، تفعل ذلك وهي تعيد صياغة المنطقة بما يتوافق مع تفردتها، وحين ترى أميركا أن إعادة صياغة المنطقة وبناء مشروع الشرق الأوسط الكبير يقتضي حل قضية فلسطين فإنها أمام ذلك لا تقيم وزناً لـ "إسرائيل" ولا غيرها، ما دامت مصالحها تتطلب ذلك، وهي وإن كان وجود "إسرائيل" يخدمها في كونه يشكل حاضرة ضعيفة في بلاد المسلمين، إلا أنها ترى أن شطر المنطقة الإسلامية مذهبياً أكثر فاعلية من دلال اليهود عليها؛ لذلك فإن الرأي العام الأميركي والأوروبي الذي كان مهيباً دائماً للتعاطف مع اليهود، ويشكل قاعدة صلبة لذلك، قد أعملت فيه أميركا حالياً إضعافاً بل وهدماً حتى تتصرف بما تراه أنسب لمصالحها ولكن بدعم أو عدم مبالاة من شعوبها باعتبارها أمماً ديموقراطية.

لذلك فإن هناك فرقاً بين تعبير "مستجدات" وتعبير "تغييرات"، فما يجري على صعيد قضية فلسطين هو من قبيل ما هو جديد وليس تغييراً في السياسة الخارجية الأميركية تجاه قضية فلسطين.

ذلك لأن التغيير يشير إلى إنهاء السير في سياسة سابقة والانتقال إلى سياسة جديدة، وما يجري من أحداث أو يشاهد من تصرفات سياسية إنما هو منسجم مع ما سبق من أعمال، بل ومكمل لها، وحتى تتضح الصورة لا بد من استعراض لما يجري من تطورات تجاه قضية فلسطين، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي المتعلق بالجانبيين "الإسرائيلي" و"الفلسطيني".

توصيات لجنة بيكر هاميلتون

رغم أن اللجنة قد تشكلت منذ عشرة أشهر تقريبا من قادة وسياسيين بارزين ومن الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وكان الغرض منها هو البحث والدراسة لحل قضية العراق، إلا أن توصيات اللجنة ربطت بين قضية العراق للخروج من الأزمة وبين حل "قضية الصراع العربي الإسرائيلي" وأوصت بالتمسك بقراري ٢٤٢، ٣٣٨ كأساس للحل، ونصت على مسألة عودة اللاجئين، واعتبرت الأوساط "الإسرائيلية" أن ذلك تنكّر لتعهدات أميركال "إسرائيل" وبخاصة ما يتعلق برسالة الضمانات من بوش لشارون سنة ٢٠٠٤ والتي أيدت "إسرائيل" في رفض عودة اللاجئين والانسحاب إلى حدود ٦٧، والإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة، بل واعتبرت تلك الأوساط أن التوصيات تدعم المنادين بتحقيق المصالح الأميركية على حساب "إسرائيل". وكانت رسالة التوصيات قد قرئت جيدا من قبل كبار ساسة "إسرائيل"، فقد نقل عن مكتب أولمرت القول "إنه حتى لو لم يتبن الرئيس بوش توصيات لجنة بيكر-هاميلتون فإنه من الواضح أننا نتعامل مع كرة ثلج لا يمكن وقفها، إن ما جاء في التوصيات سيجد تعبيره بشكل قوي في السياسة الأميركية تجاه المنطقة".

تصريحات غيتس حول وجود سلاح نووي "إسرائيلي"

فقبل أن يتسلم غيتس مهامه كوزير دفاع جديد بديلا عن رامسفيلد صدرت عنه عدة تصريحات كان من أهمها حديثه عن وجود جار شمالي لإيران يمتلك السلاح النووي (روسيا) وآخر في الشرق (الباكستان) إضافة إلى من هو في غرب إيران (إسرائيل) مما استدعى ردا من أولمرت تحدث فيه عن تصرفات "إسرائيل" المتحضرة، كشف فيها غموض سياسة "إسرائيل" تجاه امتلاكها للسلاح النووي، مما أثار عاصفة في "إسرائيل" ضد أولمرت وبرر ذلك بزلة لسان أو بأن تصريحات أولمرت قد فهمت على غير ما قصد التعبير عنه. وفي المحصلة فإن ذلك يزيد في إحراج "إسرائيل" في عدم وجود مبرر للضغط على الإدارة الأميركية للحيلولة دون امتلاك

إيران للسلاح النووي بل وعدم قدرة أميركا على ضمان "أن لا تلجأ إيران لمهاجمة إسرائيل بسلاح نووي" كما قال غيتس في إفادته أمام مجلس الشيوخ، مما يزيد في الضغوط على الشارع "الإسرائيلي" للقبول بالفرص المتاحة للسلام التي تعرضها المبادرات الدولية، أو التعرض للخيار القاتل وهو توجيه ضربات مميتة لكيان "إسرائيل".

تقرير هارفرد وكتاب كارتر

وقد كتبه أستاذان في جامعة هارفرد وهما جون ميرشايمر وستيف والت والذي أثار ضجة كبيرة حول نفوذ اللوبي "الإسرائيلي" وتأثيره على كل الإدارات الأميركية في سياساتها تجاه الشرق الأوسط بخاصة. وقد طرح الموضوع للنقاش في مجلة (F. P (policy foreign وهي من أشهر المجلات السياسية الأميركية تحت عنوان "هل للوبي الإسرائيلي نفوذ أكثر مما يجب" كما عقدت مناظرات كان آخرها المناظرة التي تمت بين جون ميرشايمر وكل من دينس روس ومارتن أنديك وشلومو بن عامي. وقد تحدث ميرشايمر على شاشة التلفزيون مهاجماً بشدة اللوبي "الإسرائيلي" وكاشفاً الهدف من تصديه للوبي بقوله إن تشكيل الرأي العام في أميركا يتطلب إخراس المنتقدين للسياسة الرسمية، وهذا ما يتم بشكل ممنهج واعتبر أن الإعلام المنحاز هو جزء من مسألة الضغط والكولسة التي يقوم بها اللوبي.

أما كتاب كارتر (فلسطين، السلام، والأبرتهايد)، فإنه تحدث عن الأبرتهايد أي التمييز العنصري الذي تقوم به "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين بل وشبهه بما كانت تقوم به حكومة البيض في جنوب إفريقيا، وقد هاجم في كتابه سياسة الفصل والجدار العازل والحواجز على الطرق والقمع "الإسرائيلي". وقد أوضح كارتر رغم الحملة من اللوبي "الإسرائيلي" عليه في مقال بعنوان "لنتكلم بصراحة عن إسرائيل وفلسطين" نشرته له صحيفة لوس إنجليس تايمز حيث ذكر عن كتابه أنه خلاصة تجاربه في الشرق الأوسط، وقد حدد الغاية من نشر الكتاب بقوله "أريد أن أدفع باتجاه قيام نقاش حول هذا، لأنه لا يوجد نقاش فعلي حوله في الولايات المتحدة" وذكر سبب عدم وجود النقاش بأنه "اللوبي المؤيد لإسرائيل وغياب أصوات معارضة" واتهم كارتر أعضاء في الكونغرس بالدفاع عن سياسة "إسرائيل" ضد الفلسطينيين من دون الاهتمام بالحقوق المشروعة للشعب في فلسطين.

وإذا ما أضيفت فضيحة التجسس التي أدين بها اللوبي بعد أن تم القبض على اثنين من كبار مسؤولي (إيباك) وهما ستيف روزن وكيث وايزمان اللذين أدينا بالتجسس لحساب "إسرائيل"

وتزويد مسؤولين بالسفارة "الإسرائيلية" بمعلومات بالغة الخطورة، فإنه يمكن القول أن الإدارة الأميركية تسير قدما في أعمال تحويل الرأي في أميركا ليكون قادرا على هضم التصرفات الأميركية القادمة تجاه "إسرائيل" والتي لا يشك حتى قادة "إسرائيل" كما سبق أن أسلفنا بأنها سيتم فيها تحقيق مصالح أميركا على حساب "إسرائيل".

زيارة "فريق عمل أميركي لأجل فلسطين"

وهي جمعية أميركية مكونة من أميركيين من أصل فلسطيني، وشملت جولتها الأردن حيث جرى مقابلة الملك الأردني، وأراضي السلطة لمقابلة محمود عباس، و"إسرائيل" لمقابلة أولمرت وقد ابتدأت الجولة في الثالث الثاني من شهر كانون أول/ ديسمبر/ ٢٠٠٦. واللافت أن رئيس الفريق "زياد العسلي" صرح خلال مؤتمر صحفي عقده في مبنى الخارجية الأردنية يوم الاثنين ١٢/١٢/٢٠٠٦ "أن حل القضية الفلسطينية يعد مصلحة أميركية لامتناهات غضب الشعوب العربية ضدها" وبين أن هناك "فهما أميركيا أعمق من أي وقت مضى لخلق الدولة الفلسطينية" وأكد أن أميركا مصلحة كبرى في الشرق الأوسط ولتحقيقها عليها القيام بمصالحة الشعوب العربية وهو أمر غير ممكن في إطار عدم وجود حل للقضية الفلسطينية" وقال بما يشير بوضوح للضغوطات على الحكومة "الإسرائيلية" والتي تعبر في الأرجح عن نبض الشارع "الإسرائيلي" قال "إن هناك نظرة جديدة لدى الإسرائيليين لبحث مسألة التفاهم مع الفلسطينيين كشريك إن لم يكن قد حسم الأمر ومرشح للتنفيذ" وملاحح الحل النهائي التي عرضها خلال حديثه تتلخص في :

- ١_ أن تكون القدس مدينة مفتوحة وعاصمة "إسرائيل" وكذلك لدولة فلسطين.
- ٢_ أن يتمتع اللاجئون الفلسطينيون بالمواطنة من الدرجة الأولى في الدولة الفلسطينية وأن يحصلوا على جنسيتها ويعيشوا فيها إن رغبوا.
- ٣_ بما أن دولة فلسطين ستكون حدودها هي أراضي ١٩٦٧ فإن مصير المستوطنات وحتى الكبرى هو الرحيل.

ولم يكن لزياد وفريقه أن يتحدثوا بمثل هذه الصراحة والقوة لولا وضوح الموقف تجاه "إسرائيل" والذي بات جليا حتى لمثل تلك الجمعيات التي تتحرك عادة بنفس الإدارة الأميركية. بل أفصح عن ذلك السيد زياد العسلي بقوله "إننا ندرك إدراكاً تاماً أن المشكلة الأولى في الشرق الأوسط والعالم التي تصعد الوضع في منطقة الشرق الأوسط هي القضية الفلسطينية" بعد أن

تحدث عن النظرة الجديدة لدى "الإسرائيليين" لبحث مسألة التفاهم معهم كشريك وتأكيد على أن الأمر قد يكون مرشحا للتنفيذ .

الانسجام مع ما سبق من أحداث وتصرفات سياسية

إن ما سبق الحديث عنه من صدور لتوصيات بيكر_هاميلتون وربطها حل قضية العراق بحل قضية فلسطين، وتصريحات غيتس . . . إضافة لما صرح به الملك عبد الله الثاني ملك الأردن قبيل زيارة بوش لعمان من أولوية حل قضية فلسطين باعتبارها أساس قضايا المنطقة، وهجمة السلام السورية على "إسرائيل" حتى دون اشتراط إعادة الجولان كما قال ذلك وليد المعلم وزير الخارجية السوري، وعقد طهران لمؤتمر كبير دعت إليه عشرات الشخصيات من كافة دول العالم وبخاصة شخصيات أوروبية، كل تلك الأحداث وما هو شبيه بها منسجم تماما مع ما جرى ويجري محليا في أراضي السلطة من إدخال حماس للمجلس التشريعي ثم تشكيل حكومتها التي عانت من حصار دولي مقصود لتأخذ حماس دورها من خلال حكومة الوحدة الوطنية والمجلس التشريعي، حيث يمكن الاكتفاء بتلك المشاركة أثناء السير في الحل رغم أنها وافقت على وثيقة الأسرى والتي أصبحت مرجعية بينها وبين باقي التنظيمات رغم تمنعها ابتداءً عن قبولها، ولولا ضغط قاعدة حماس لثم السير قدما في طريق الحل السلمي حيث لا يستطيع قادة حماس أو لا يمكنوا إلا أن يسيروا في الطريق الذي رموا فيه حركتهم، ولا يملكون أن يتراجعوا عن تمثيل الذين انتخبوهم في البرلمان، ويتعسر عليهم البقاء في حكومة محاصرة والناس يعانون الاختناق، ويبدو أنه بات غير مطروح التخلي عما تصوروها إنجازات رغم أنها تصب في غير خانة خدمة الإسلام والمسلمين .

أما الجانب "الإسرائيلي" فإنه بعد سلسلة الفضائح إثر حرب لبنان التي كسر فيها أنف الجيش "الإسرائيلي" وكان هو أمل كل من لا يريد التنازل عن مكتسبات دولة "إسرائيل" لصالح الحل السلمي، حيث جاءت الحرب متوجة لتصدر حزب كاديفا لأحزاب "إسرائيل" على يد شارون والذي خلفه أولمرت ليكون شعار الحزب السياسي (كاديفا) هو خارطة الطريق، فإنه ومع ازدياد التهديدات الإيرانية بشطب "إسرائيل" وإجراء مناورات إيرانية كبيرة كان العدو فيها هو المغتصب القادم من وراء البحار، ثم استمرار التهديد النووي الإيراني، وأخيرا عقد مؤتمر طهران حول الهولوكوست الذي يهدف إلى وضع مسألة المحرقة للنقاش أمام الشعوب الأوروبية، والتي تستند في تعاطفها مع "إسرائيل" لما حل بهم على أيدي النازيين كما يدعون، كما يهدف بخاصة

إلى وضع (تحمل الفلسطينيين والمنطقة لوزر المحرقة) موضع النقاش ووضع مثل هاتين المسألتين للنقاش يؤدي إلى التحطيم التدريجي لتعاطف الأوروبيين مع "إسرائيل"، ومع ما يتم إنجازه على صعيد تحويل الرأي العام الأميركي والضغوط الإقليمية الموجهة لـ "إسرائيل" وضغط الوضع الداخلي غير المريح والإرادة الأميركية الفاعلة للسير قدما في الحل خدمة لمصالحها وبخاصة سير مشروعها "الشرق الأوسط الكبير" الذي تبتغي أن تصوغ المنطقة من جديد به، كل ذلك يشير ومع عودة بحث حماس لمسألة حكومة الوحدة الوطنية التي ستعمل على تقليص السلاح في الشارع تدريجيا فإنه من المتوقع أن يتم إنجاز واسع فيما يتعلق بما يسمى بالمسيرة السلمية. وخلال ستة أشهر كما أصبح يتداول من كلام بعض الساسة في المنطقة.

الغاية من سير أميركا الحديث لحل قضية فلسطين

لقد وضعت أميركا استراتيجيات ناتجة عن أبحاث ودراسات لمنع تفرد أي قوة غيرها في هذا القرن، وتعمل على تأييد سيطرتها وبخاصة على منطقتنا، وهي التي روجت لمصطلح "الإرهاب"، وهي التي صاغت سياسة "مكافحة الإرهاب" لتتسلط بها على المسلمين من بين العالم بخاصة، وهي التي تعمل على إعادة صياغة منطقة العالم الإسلامي ضمن مشروع "الشرق الأوسط الكبير" لطمس هويته الإسلامية وتغريبه وتفثيت دوله، وشطره مذهبيا للحيلولة دون قيام كيان مخلص فيه، وزرع العداوة والبغضاء بين أهله. وهي بالتالي التي تعمل على حل قضية فلسطين حاليا وحث السير تجاه الحل لتسهيل الطريق على مشاريعها الكبرى لمنطقة العالم الإسلامي وليس خدمة لأهل فلسطين ولا للمسلمين، فأمركا تريد فعلا أن توقع بين المسلمين لتظل لها السيادة لا أن ينافسوها السيادة، وليتم نهب ثروات بلاد المسلمين؛ لأنها لا تستغني عن استغلالها لتركيب العالم تحت قدميها، إضافة إلى استعباد أهل المنطقة بعد أن تثبت فيهم ما تختاره لهم من قيم الغرب الفاسدة وتدفع بشبابهم نحو الانحلال بعد نشر الرذيلة والعهر بواسطة أدواتهم من الأنظمة العفنة التي باتت تحارب بشكل شرس كل توجه صحيح نحو الإسلام وترحب بكل ما يبعد الناس عنه حماية لأنفسهم المريضة (ولن يحميهم ذلك من أمة فيها القرآن الذي أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم) بدل أن يستندوا إلى أمتهم التي لن تفرط بهم حين ينفضون عنهم عار الالتجاء إلى البيت الأبيض الذي سيقذف بهم كما قذف بالشاه كالفأر الميت.



تطورات الأوضاع في الصومال

يبدو أن الإتصالات التي قامت بها أميركا مع زعماء المحاكم لفرض إملاءاتها على خط سيرهم وعلاقاتهم ودورهم في مخططها للقرن الإفريقي العظيم، وكذلك محاولة إقناعهم بالتخلي عن بعض أطروحاتهم الفكرية (تحكيم الشريعة واعتماد اللغة العربية) والسياسية (القبول بالفدرالية) لم تحظ بقبول معظم زعماء المحاكم البارزين^(١)، فعمدت أميركا إلى الحيلة وتفعيل قدرات من استطاعت استمالتهم لصفها من قادة المحاكم، حيث استطاعت أن توقع المحاكم في حرج سياسي وبخاصة في موقفها بمواجهة إثيوبيا، مما أدى إلى دخولها معركة غير متكافئة نتج عنها الإنهيار السريع أمام الغزو الأثيوبي للصومال. وحتى تتضح الصورة أكثر فإن أهم الأسباب التي أدت إلى نجاح أميركا في تحجيم المحاكم بهذه السرعة هي كالتالي:

أولاً: الإختراق الداخلي

لقد نجحت أميركا في إختراق صفوف بعض العناصر المهمة في المحاكم وشراء ذمم بعض ضعيفي النفوس وخاصة من المسؤولين الأمنيين. فقد ذكر بعض عناصر المحاكم أن مسئول الأمن في المحاكم الإسلامية يوسف محمد سياد قام بتوريط المحاكم في حرب غير متكافئة مع إثيوبيا دون إعداد مسبق من خلال التحريض وتوفير الذرائع لتوجيه ضربة سياسية وعسكرية قاصمة للمحاكم الإسلامية. فقد ذكر أحد القادة الميدانيين للمحاكم طلب عدم الكشف عن هويته أنه: ”في الوقت الذي كنا فيه متمركزين في محيط مدينة بيداوة (مقر الحكومة الانتقالية) وكبدنا القوات الإثيوبية خسائر فادحة خصوصاً في دينوناي (٣٠ كم شرق بيداوة) فوجئنا بأن العاصمة في طريقها للسقوط

(١) بعد وقت من سقوط العاصمة نحي الشيخ شريف شيخ أحمد عن زعامة الحركة وسلم الذراع التنفيذي لها، مما مهد الطريق لتولي الشيخ حسن ضاهر عويس _الذي تصنفه الولايات المتحدة على أنه إرهابي_ زعامة الحركة.

بعد هزائمنا المتلاحقة في مدن مهمة مثل بلدوين وجوهر حيث شعرنا أن هناك قبائل تتخلى عنا ومن بينهم أحد وجهاء قبيلة الهوية أكبر القبائل الصومالية في الجنوب“ .

ويضيف المصدر نفسه فيقول: ”الشيخ سياد هو الذي أعلن قرار الحرب على إثيوبيا (أعطى إثيوبيا مهلة أسبوعاً للانسحاب) في وقت كان القادة الرئيسيون خارج البلاد، الشيخ شريف شيخ أحمد رئيس المجلس التنفيذي للمحاكم، والشيخ حسن طاهر أويس رئيس مجلس شورى المحاكم اللذين عادا للبلاد قبل ساعات من سقوط مقديشو بطائرة خاصة. كما أن نائب رئيس مكتب الدفاع والأمن أبو المنصور مختار كان أيضاً خارج البلاد في الحج مع مسؤول التوجيه المعنوي والاثنان من ذوي الخبرة الذين كانت مشورتهم مطلوبة قبل إعلان قرار الحرب مثلهم مثل العلماء الذين كان أغلبهم أيضاً يؤدي فريضة الحج. والأغرب من هذا كله -يوضح القائد الميداني- أن الشيخ سياد الذي أعلن قرار الحرب سافر بعد تصريحه الشهير لأداء الحج مع أسرته ولا زال خارج البلاد حتى الآن. ولا يستبعد أن يكون هناك ”سيناريو أميركي رسم لتوريط المحاكم في الحرب في وقت كان فيه قادتها الرئيسيون وعلماءها يؤدون فريضة الحج أو يقومون بزيارات لدول عربية“ .

ويخلص هذا القائد الميداني قائلاً: ”لا أشك أن قادتنا مخلصون مثل الشيخ شريف شيخ أحمد والشيخ حسن طاهر وغيرهم، ولكن هناك من نشك أنهم يعملون لدول عدوة للإسلام مثل أميركا بما في ذلك كل جهة لها علاقة بإرسال أهم قادتنا إلى الحج“ .

أما كيف قام يوسف محمد سياد بتوريط المحاكم في هذه الحرب فالأمر كالتالي:

١- عندما وافق البرلمان الصومالي بأغلبية ساحقة على طلب الحكومة المؤقتة بدعم اقتراح أميركي يسمح بنشر قوات سلام إقليمية إفريقية مكونة من دول الإيغاد، وذلك بعد أن يتبنى مجلس الأمن مقترحا أميركيا لمشروع قرار أممي يقضي برفع حظر السلاح لتمكين القوات الأفريقية من التدخل بشكل شرعي في الصومال مع أسلحتها، عند ذلك صعد يوسف محمد سياد مسؤول الأمن في المجلس الأعلى للمحاكم الإسلامية من لهجته وصرح اثناء تجمع في مقديشو قائلاً: ”في حال تم رفع الحظر على الأسلحة للصومال فسندعو كافة المسلمين في العالم بأسره وسيقاتلون الى جانبنا. . وإنني على يقين من أن المقاتلين المسلمين سيتقاطرون على الصومال“ .

٢- ولم يكتف بذلك بل إستغل فرصة غياب أهم قادة المحاكم خارج الصومال سواء من كان منهم في الحج أو في زيارة لبعض الدول العربية وقام، وبدون مراجعة قادة المحاكم السياسيين والعسكريين، بإعلان قرار الحرب على إثيوبيا وأمهلهامدة أسبوعاً للانسحاب من الصومال .

ففي لقاء مع الصحفيين في مقديشو قال يوسف محمد سياد ”بدءاً من اليوم وإذا لم ينسحب الاثيوبيون من أرضنا خلال أسبوع فسنهاجمهم ونجبرهم على مغادرة بلادنا“.

٣- أما الثالثة الأثافي فكانت عندما دعا يوسف محمد سياد المسلمين في العالم للانضمام إلى جهادهم ضد إثيوبيا وهدد بنقل المعارك ضد القوات الإثيوبية إلى قلب أديس أبابا. فخلال مؤتمر صحفي في مقديشو صرح يوسف محمد سياد قائلاً ”نحن نقول إن بلادنا مفتوحة للمسلمين من كل أنحاء العالم. دعوهم يقاتلوا في الصومال وعلنوا الجهاد وبأذن الله مهاجمة أديس أبابا.“ وأضاف: ”لا نتكلم عن الهجوم على بيداوة (مقر الحكومة الانتقالية)؛ لأن قواتنا بالفعل تتجه نحوها، لكن هدفنا الآن هو الهجوم على أديس أبابا“. ويأتي ذلك في الوقت الذي لا تزال قوات المحاكم الإسلامية في الصومال تخوض حرباً ضد القوات الموالية للحكومة حيث تبادل الطرفان إطلاق قذائف المدفعية والصواريخ عبر جبهات قتالية لليوم الخامس على التوالي. بل وزاد يوسف محمد سياد من تهديده بأن الصراع في الصومال سوف يمتد ليشمل كل شرق أفريقيا، عندما قال خلال هذا المؤتمر الصحفي ”أخبرنا العالم بأن يوقف هذه المشكلة. طلبنا منهم عمل أي شيء قبل أن يتحول الصراع إلى نار ملتهبة تحرق المنطقة بأكملها.“

لقد جاءت هذه التصريحات الأخيرة لمسؤول الأمن في المحاكم لتعطي الذرائع لأثيوبيا بإعلان غزوها للصومال ولبقية الدول وخاصة دول الجوار في شرق إفريقيا بدعم أو بالسكوت على هذا الغزو. كما أثبتت هذه التصريحات ما ظل ينفيه بقية قادة المحاكم من أنه لا علاقة لهم بالقاعدة وأن همهم الأول هو جمع الصوماليين على كلمة واحدة لتحقيق الأمن والاستقرار. وإستغلت أثيوبيا تلك التصريحات وردت عليها من خلال المتحدث باسم الخارجية الأثيوبية سولومون أبيدي الذي قال لوكالة رويترز: ”لو كانت الأمانى خيولاً لكان المتطرفون في اتحاد المحاكم الإسلامية هاجموا أديس أبابا الآن. نداؤهم للمقاتلين المسلمين الأجانب للمساعدة في الحرب ضد أثيوبيا يثبت سلوكهم المتطرف“.

ثانياً: السبب العسكري

إن عدم التكافؤ العسكري بين قوات المحاكم الإسلامية والجيش الأثيوبي كان واضحاً للجميع. فمعظم عناصر قوات المحاكم هم عبارة عن شباب متطوعين غير مدربين تدريباً عسكرياً إحترافياً، وكانت صفوفهم مكشوفة أمام السلاح الجوي والدبابات الإثيوبية. بل إنهم لم يتهيئوا لخوض أي

حرب مع أثيوبيا في الوقت الحالي على الأقل . هذا زيادة على أن الغزو الإثيوبي لم يكن منفردا بل كان مدعوما من أميركا . فقد ذكرت التقارير أن الأميركان كانوا يوفرن الغطاء السياسي والدعم العسكري والاستخباراتي واللوجستي للقوات الإثيوبية . فقد ذكر مسئول بالمحاكم عن طبيعة الدور الأميركي الذي ساهم في انهيار المحاكم قائلا : ” بجانب الدعم العسكري القوي لإثيوبيا ، كان هناك دور استخباراتي أميركي متعدد الجوانب في الحرب أولها تمثل في تزويد إثيوبيا بمعلومات يومية عن مواقع معسكرات قوات المحاكم وتحركاتها من خلال طائرات التجسس التي كانت تحلق فوق العاصمة وباقي أنحاء البلاد“ . أما الدعم السياسي الأميركي فتمثل خاصة في تحركات أميركا لدفع عدد من القبائل للتخلي عن دعم المحاكم عبر شرائهم بالمال والوعد بمناصب رفيعة في الدولة . فقد ذكر أحد المسؤولين بالمحاكم قائلا : ”علمنا أن السفارة الأميركية في نيروبي قد التقت قبيل الحرب ببعض وجهاء العشائر التي كانت تؤيدنا بقوة وعرضت عليهم مبالغ طائلة للإطاحة بنا ، ولم نسع للتأكد أو متابعة نتائج لقاءات نيروبي لأننا كنا نثق بأنفسنا بصورة كبيرة وكنا نثق أيضا في ولاء القبائل ولم نتصور أن يتخلى بعضهم عنا“ .

ثالثا: تباين الإتجاهات الداخلية في بنية المحاكم الاسلامية

المحاكم هي عبارة عن خليط متباين من الإتجاهات الفكرية والسياسية . فيوجد فيها ما يعرف إعلاميا بالتيار السلفي الوهابي والتيار الإخواني والتيار الصوفي والتيار الجهادي ، هذا فضلا عن وجود الولاءات القبلية التي كانت تدعم المحاكم بغرض الحصول على النفوذ وتحقيق المكاسب السياسية على الأرض أو في داخل المحاكم نفسها . ولذلك وبمجرد أن دفعت أميركا المسؤول الأمني لتوريط المحاكم في هذه الحرب اندفع ”التيار الجهادي“ داخل اتحاد المحاكم نحو القتال في الوقت الذي كان فيه بقية التيارات يفضلون التريث والسعي للمصالحة مع الحكومة . ولكن بعد بدء الغزو الأثيوبي وتوغل الجيش في الصومال عمت الفوضى في صفوف مقاتلي المحاكم لعدم وجود تنسيق فيما بين التيارات المختلفة ولعدم تلقيها الأوامر من جهة واحدة . فقد كان كل تيار مستقل عن الآخر مما أضعف فاعلية الهجمات والتصدي للقوات الأثيوبية الغازية . هذا فضلا عن عدم وجود إتفاق مبدئي ما بين تلك التيارات في خوض المواجهة ضد القوات الإثيوبية في هذا التوقيت . وبمعنى آخر إن قرار شن الحرب على أثيوبيا جاء من أحد المسؤولين الأمنيين المتهم بالتواطؤ مع الأميركان في وقت كان فيه كبار قادة المحاكم في خارج البلاد . فقد استغل يوسف محمد سياد تعطش ”التيار الجهادي“ داخل المحاكم لقتال أثيوبيا وقام باعلان الحرب عليها دون

سابق مشورة أو إعداد، وهذا التصرف أغلق جميع أبواب الدبلوماسية والتحركات السياسية التي كانت تسير فيها العناصر المعتدلة من المحاكم الشرعية .

مستقبل المحاكم الإسلامية

من خلال ما تقدم يبدو جليا أن أميركا سارت في سيناريو العمل على توجيه ضربة قاصمة للمحاكم الإسلامية . وهذا لا يمنع أنها قد تعمل على إرجاع بعض العناصر الموالية لها منهم وتقديمهم للعالم على أنهم الممثلون الحقيقيون للمحاكم الشرعية، بينما ستعتمد إلى ملاحقة العناصر الراضية للإحتلال الأثيوبي والراضية لحكومة العمالة والسير في المخططات الأميركية في الصومال والقرن الإفريقي . والدليل على ذلك، إضافة إلى ما سبق ذكره من إختراق أميركي للمحاكم وشراء بعض رؤساء العشائر، هو ما صرح به شون ماكورماك المتحدث باسم الخارجية الأميركية مساء الأربعاء عندما قال ”سنتهم بعدم السماح لاي زعماء كانوا اعضاء بالمحاكم الاسلامية والذين تربطهم علاقات مع منظمات ارهايية منها القاعدة بالهروب ومغادرة الصومال“ . ومضى يقول ”لدينا بالطبع تواجد قبالة ساحل الصومال والقرن الافريقي للتأكد من أنه لا توجد طرق للهروب بحرا يمكن لهؤلاء أن يسلكوها“ . وردا على سؤال بشأن المزاعم الرائية بأن الحملة الاثيوبية التي استمرت اسبوعين للإطاحة بالمحاكم الاسلامية حظيت بمباركة أميركية قال مكورماك: ”أن واشنطن كانت تفضل تسوية عبر المفاوضات“ ، وأضاف ”غير أنه بدأ واضحا مع مرور الوقت . . وواضحا جدا بالتأكيد خلال الاسابيع الاخيرة . . أن ذلك لن يحدث وأن المحاكم الاسلامية كانت عازمة على محاولة فرض السيطرة على جميع أنحاء الصومال بواسطة السلاح“ . واضاف ”هناك مخاوف حقيقية بشأن تشكيلة قيادة تلك المحاكم الاسلامية“ . وقال ان الولايات المتحدة ستعلن في وقت لاحق من الأربعاء عن خطط لإرسال مساعدات انسانية للصومال . وأضاف مكورماك أن جينداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية ستشارك في استضافة اجتماع يعقد يوم الجمعة في كينيا يهدف الى ايجاد سبل لمساعدة مقديشو و”أخراج الصومال من تصنيفها كدولة منهاره“ .

أما من ناحية سعي أميركا لإستقطاب ”العناصر المعتدلة“ داخل المحاكم فقد طالبت مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشؤون الإفريقية جينداي فريزر أثناء زيارتها لليمن يوم السبت ٠٦ / ٠١ / ٢٠٠٧ ”بتوسيع مشاركة الإسلاميين المعتدلين والسياسيين وقادة المجتمع المدني الذين لم تشملهم الحكومة حتى الآن“ . وأضافت: ”بحثنا مع الرئيس علي عبد الله صالح ووزير خارجيته كيفية العمل بصورة مشتركة لدعم الشعب الصومالي وإيجاد السبل الكفيلة لاستتباب الأمن والسلام في هذا

البلد من خلال حوار بين كل الفصائل الصومالية ومن بينها المحاكم الإسلامية والحكومة“. وأعربت المسئولة الأميركية عن ثقتها في حرص الجميع على استقرار الصومال قائلة: ”نحن نؤيد المحادثات مع قوات المحاكم الإسلامية والجماعات الأخرى على الحدود والاستفادة من خبراتهم التي تستخدم الجهود الداعمة للحكومة“. وأكدت على هذا المعنى بقولها: ”إن التجربة التي اكتسبتها المحاكم خلال توليها الحكم في مقديشو تساعد على بناء حكومة فيدرالية مستقرة في الصومال“.

هذا من ناحية أميركا، أما من ناحية المحاكم فقد انشطرت إلى قسمين. فبينما صرح عدد من زعمائها بوجود مواصلة القتال ضد أثيوبيا حتى النصر. من ذلك ما أعلنه القيادي الشيخ حسن يعقوب في اتصال هاتفي - نقلته وكالة فرانس برس - ”أقول لكم إن الحرب لم تنته، وتكتيكات الحرب تغيرت. سنشن عمليات ترهق العدو وعمليات بالمتفجرات“. وبحسب القيادي الذي أكد أنه موجود في أقصى جنوب منطقة جوبا السفلى الحدودية مع كينيا، فإن المحاكم الإسلامية لا يزال لديها ”آلاف المقاتلين“ و ١٥٠ إلية عسكرية. وأضاف ”ليست لدينا النية بالتفاوض مع هذه الحكومة الصومالية الغبية، نريد إقامة حكم إسلامي، ولن نغادر الصومال“ أبداً. فيما قال الناطق باسم المحاكم ”عبد الرحيم علي موداي: ”لا يمكننا قبول العرض الحكومي بالاستسلام، إذا كان العالم يعتقد أننا متنا، فعليهم أن يعلموا أننا على قيد الحياة، وسننهض من تحت الرماد“.

أما القسم الثاني في المحاكم فمنهم من سافر إلى كينيا عشية سقوط مقديشو، ومنهم من سافر إلى اليمن، ومن الراجح أنهم التقوا مساعدة وزير الخارجية الأميركية للشئون الإفريقية. فقد كشف وزير الداخلية اليمني أبو بكر القريبي حسب وكالة فرانس برس: ”أن إبراهيم عتو رئيس لجنة العلاقات الخارجية للمحاكم الإسلامية ورئيس وفد المفاوضات مع الحكومة الانتقالية، التي جرت في وقت سابق في السودان، يتواجد حالياً في صنعاء على رأس وفد للمحاكم الإسلامية؛ لإجراء مباحثات مع الحكومة اليمنية“. وقال القريبي لصحفية ”الخليج الإماراتية“ الجمعة ٥-١-٢٠٠٧: ”وصلت إلى اليمن بعض قيادات المحاكم الصومالية، وسيتيح وجودها هنا فرصة للبحث في التوافق بينها وبين الحكومة الانتقالية في الصومال“. وقد ذكرت الأخبار مؤخراً وجود شريف شيخ أحمد في كينيا، وذكر أن لقاء جرى بينه وبين السفير الأميركي في كينيا، وقد صرحت جينيفيز بارنز المتحدثة باسم السفارة الأميركية في كينيا أن السفير يحث الشيخ شريف شيخ أحمد على تقديم النصح لأنصاره بعدم القيام بأعمال عنف، وعلى دعم تشكيل حكومة تضم كل الأطراف الفاعلة في الصومال.

ويرجح أن تكون خطة أميركا في التعامل مع المحاكم الإسلامية، الحسم العسكري والإقصاء السياسي لمن تصفهم بالمتطرفين ممن يرفضون السير معها في مشاريعها المحلية والإقليمية. وفي

مقابل ذلك تقوم بإستقطاب وإحتواء من تسميهم بالعناصر المعتدلة وذلك حتى تحصل على أكبر قدر ممكن من الإجماع السياسي داخل الصومال ، الأمر الذي يسهل مهمة إرسال قوات إفريقية . وحتى أوروبا فإنها تدعم أيضاً السير في هذا الحل ، فقد ربط الاتحاد الأوروبي استمرار تقديم مساعداته للصومال بإشراك ”المعتدلين“ من اتحاد المحاكم الإسلامية في أي عملية سياسية مقبلة . واقتراح ممثلو الاتحاد الأوروبي ، في أثناء اجتماعهم في وقت متأخر مساء الجمعة ٥ / ١ / ٢٠٠٧ بالعاصمة البلجيكية بروكسل ، أن يتبنى وزراء خارجية التكتل قرارا بهذا الخصوص في أثناء المحادثات المزمع عقدها في ٢٢ يناير/ كانون الثاني الجاري .

الخلاصة

إن الأعمال السياسية المتعلقة بمصير الأمة تحتاج إلى تخطيط استراتيجي يضع في الاعتبار بشكل أساسي تجنب تأثير أعمال التدخل والقدرة على درء أخطارها ، وإن لذلك حسابات على صعيد دراسة واقع القوى الخارجية وتماسك القوى الداخلية ، وذلك من مقتضيات الرعاية المطلوبة شرعاً لمن يتصدى لرعاية شؤون الأمة ، ورحم الله عمر بن الخطاب حيث قال : ”لست بالخب ، ولكن الخب لا يخدعني“ .

وفي حالة المحاكم في الصومال فإن تقدير أهمية منطقة القرن الإفريقي للاستراتيجية الأميركية تم التعامل معها بسداجة وبخاصة إذا تم أخذ تصريحات شيخ شريف شيخ أحمد على ظاهرها ، وهي تتمحور حول أن تترك أميركا الصومال ، والصومال لن يتدخل بما يزعج أميركا ، ورغم أن أميركا لا تتعامل بهذا المنطق الساذج (على أقل الاعتبارات لتفسير تصريحاته) فإن مصالحها في الصومال والقرن الإفريقي تقتضي التدخل ، بل والإملاء على الصومال في سياسته الخارجية ، والتصدي لذلك لا يكون بجهة داخلية ضعيفة وحسابات مرتجلة لتجنب التدخل الخارجي .

ومما سبق يتبين مدى خطورة الخيانة أو السداجة السياسية في إضاعة طاقات الأمم والشعوب ، وخطورة الغفلة من اندساس ذوي الذمم الرخيصة وتبوءهم لمناصب هامة ، فمن خطورة نتائج السداجة السياسية الفراغ القيادي الذي تركه أولئك القادة في المحاكم بعد استجابتهم لأداء فريضة الحج ، مما سهل مهمة ذوي الذمم الرخيصة للزج بكيانهم الناشئ في معركة غير متكافئة كانوا هم الأحوج لتلافيها ، عدا عن وصفهم بعلاقتهم بـ”الإرهاب“ مما أعطى أميركا ذريعة أمام الرأي العام الدولي والإقليمي أو المحلي ليبرر احتلال إثيوبيا للصومال ويضعها ضمن إطار (استراتيجية مكافحة الإرهاب) .

الوضع السياسي في تونس والأحداث الأخيرة

بعد قرابة أسبوعين من الإقتتال والإشتباكات بين قوات الأمن والحرس الوطني وبين مجموعات مسلحة في الضاحية الجنوبية من مدينة تونس ، أصدرت وزارة الداخلية يوم الخميس ٤ / ١ / ٢٠٠٧ بياناً ورد فيه أن قوات الأمن قتلت ١٢ مسلحاً واعتقلت ١٥ آخرين في اشتباكات مسلحة بدأت ليلة ٢٣ ديسمبر/ كانون الثاني الماضي مع ما سمته ”عناصر مجموعة إجرامية خطيرة“ . ورغم التعقيم الإعلامي الذي مارسه النظام في تونس حول هذه الأحداث إلا أنه بصدور بيان موقع من ”شباب التوحيد والجهاد بتونس“ بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠٧ ، بدا واضحاً أن العناصر المسلحة تنتمي الى التيار ”الجهادي“ . ورجح بعض المراقبين أن يكون من بينها عناصر من الجزائر وموريتانيا على صلة بـ ”الجماعة السلفية للدعوة والقتال“ الجزائرية التي دربت تونسيين في إطار التفويض الذي تلقتة من تنظيم ”القاعدة“ بصفتها ممثلتها في شمال إفريقيا ضمن مشروع ”قاعدة الجهاد في بلاد المغرب“ . وما يؤكد ذلك أن البيان المرفق أعلاه تزامن مع ”كلمة“ أمير ”الجماعة السلفية للدعوة والقتال“ (مؤرخة في ٣ / ١ / ٢٠٠٧ ومنشورة في صحيفة الخبر الجزائرية بتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٠٧) والذي صدر تحديداً في خضم أحداث تونس وأشار فيه أمير الجماعة السلفية بالجزائر لإتساع الأصول الجغرافية لمقاتليه ، من ذلك قوله : ”لقد بدأ الشباب يصحو من غفوته وينهض من كبوته ويتشوق لحمل السلاح ويتوافد على الجبال من داخل البلاد وخارجها“ .

لقد ذكرت بعض المصادر السياسية من داخل تونس أن عدد القتلى في الجانبين تجاوز ٢٥ قتيلاً ، بينهم ملازم أول في القوات المسلحة . وذكرت بعض المصادر القريبة من تيارات تعتمد نهج العمل المسلح على شبكة الانترنت بأنه وقع السطو ضمن نفس السياق العملياتي على ما لا يقل عن ثلاثة بنوك تونسية كما وقعت مهاجمة ثكنات للجيش الوطني ، ذكرت من بينها ثكنة عسكرية بمدينة

القيروان وأوردت هذه المصادر خبر إستيلاء هذه المجموعة المسلحة على بعض أسلحة الجيش .
والجدير ذكره أن ممارسات النظام في تونس الذي يسيطر عليه حالياً من يعتقون النهج الاستئصالي
قد أوصلت الناس وبخاصة الشباب المتدينين إلى درجة الغليان وهم يشاهدون زوجاتهم وأخواتهم
وأمهاتهم يكرهن على نزع حجابهن في الحياة العامة ودفع الناس نحو درجة أعلى من الانحلال
والبعد عن دينهم مما يعطي مبررات قوية لاستغلال تجمعات أولئك الشباب المتحمسين والباحثين
عن مخرج من المأزق الذي يواجهونه في ظل ممارسات النظام القذرة، مما يوفر أجواء خصبة تنتظر
من يعلق الجرس للقيام بأعمال مادية تتلاءم مع حماس أولئك الشباب واندفاعهم، وفور انطلاق
شرارة الأعمال المادية فإن من يريد الاضطهاد في الماء العكر سيعمل على توجيه أو إصااق أية أعمال
مادية، وقد يصل ذلك إلى تفجير الأوضاع بشكل مقصود، ونسبة ذلك كله لمثل تلك البؤر إن لم يتم
اخرقتها وتوجيهها وهو عادة ما يحصل من قبل أجهزة الاستخبارات الدولية ويتم النجاح فيه .

سفير أميركي جديد في تونس

إن ما يحدث في تونس يدل على أن أمريكا عازمة فعلا على تحريك مياه الواقع السياسي التونسي
الراكد بعد إستلام السفير الأمريكي الجديد روبرت ف كوداك منصبه خلفا للسفير ويليام هدسون،
في الخامس عشر من شهر نوفمبر/ تشرين ثاني الماضي . والسفير كوداك سبق له أن عمل قبل تعيينه
في تونس نائبا لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الاوسط، وناثبا لمنسق العملية الإنتقالية في
العراق، مكلفا بتنظيم الجانب السياسي والعملياتي لهذه العملية في سلطة الإئتلاف الموحدة، حيث
شارك في وضع أسس البعثة الأمريكية في العراق .

إن تونس هي الدولة النشاز من بين دول المغرب العربي التي لم يحصل فيها أي حراك سياسي
أو ضغط حقيقي على النظام منذ زمن بعيد . كما أنها هي الدولة الوحيدة في المغرب العربي وحتى
في المشرق التي لم تسر فيها أمريكا على قاعدة إحتواء ودمج الإسلاميين "المعتدلين" مع تيار
الليبراليين المتأسلمين . لقد بدا واضحا لأمريكا أن التجارب التي سارت فيها في مصر والأردن
والمغرب والجزائر وأخيرا في موريتانيا والآن في ليبيا، عبر صيغة تعاون الأنظمة الحاكمة مع التيار
الاسلامي الذي يوصف بـ "المعتدل" مسألة جوهرية وحاسمة لقطع الطريق على أي تغيير حقيقي
وجذري في البلاد؛ وذلك من خلال سياسات التنفيس وجعل تلك القيادات "المعتدلة" هي التي
تقوم نيابة عن أمريكا في التصدي لعملية التغيير الجذري في المجتمع على أساس الإسلام، بدعوى
"الوسطية" والتدرج أو الخوف من وقوع الفتنة والحرب الأهلية .

ولذلك فإنه من غير المستبعد أن تكون هناك أطراف داخل النظام قد قامت بأمر ودعم من أمريكا بتوظيف بعض المجموعات المسلحة ضمن خطة لزعزعة الأمن والاستقرار في تونس كتمهيد لإعلان وضع إنتقالي تشهده البلاد عبر إعلان حالة الطوارئ وتولي جهات مدعومة أمريكيا لمقاليد الأمور على خلفية إنفلات الأمن وإنهيار الاستقرار والسلم في المجتمع . لقد تضافرت الأخبار وراجت الأحاديث بين الناس في تونس أن هناك فعلا صراعا حقيقيا داخل الأجهزة العليا للحزب الحاكم على خلفية إحتقان الوضع الأمني والسياسي وخاصة كيفية التعامل مع الإسلام "السياسي" . ويبدو أن أمريكا تريد أن تقوم بتغييرات من داخل أعلى دوائر الحكم ومؤسساته السياسية والأمنية والعسكرية ضمن إستراتيجية إستيعاب الإسلاميين "المعتدلين" على أن تكون دفة القيادة للعلمانيين الذين يسمحون للناس بممارسة أحكام دينهم الفردية مثل إرتداء "الحجاب" وحضور الصلوات في المساجد وإطلاق اللحي . . . دون أن يتعرض لهم البوليس السياسي بالمضايقة .

جدور التيار الاستئصالي وممارساته

إن المشرفين والمسكين بالوضع الفكري في تونس منذ ١٩٥٦ وإلى الآن هم من التيار الاستئصالي الذين يعملون على قلع مظاهر الإسلام من كل شيء ، يسبرون في ذلك على خطى كمال أتاتورك كما صرح بذلك الرئيس السابق الحبيب بورقيبة ذات مرة . ومن أهم رموز هذا التيار محمد الشرفي ، أستاذ في كلية العلوم القانونية ووزير التربية والتعليم العالي السابق الذي إرتبط عهده بـ " سياسة تجفيف المنابع" في تعامله مع الإسلام . وتتمثل "خطة تجفيف المنابع" في إجتثاث الحركة الإسلامية ومظاهر الإسلام من المجتمع . إذ قرر الحزب الحاكم منذ الثمانينات من القرن الماضي محاربة الحركة الإسلامية . على تنوعها . أمنيا وملاحقة أعضائها والمتعاطفين معها قضائيا والتضييق عليهم في رزقهم وحياتهم اليومية . ولم يكتف الحزب الحاكم بخنق الحركة الإسلامية وتهجيرها بل تخطى ذلك إلى محاربة مظاهر التدين الإسلامي نفسه ومحاولة طمس الهوية الإسلامية لتونس عبر إجبار الشباب على هجر المساجد والإعتقال لمجرد الشبهة وغرلة قوات الأمن والجيش من العناصر التي يظهر عليها الإلتزام بالإسلام . كما شن النظام حملة ضد اللباس الشرعي أو "الحجاب" وأجبر الفتيات ولا زال على خلعه في الشارع ومنعهن من التعليم والشغل . لقد وصل الحال بزبانية النظام إلى حد تدنيس المصحف الشريف ودوسه بالأقدام بأحد سجون العاصمة مؤخرا ، في تحد سافر وصارخ لمقدسات الأمة . وفي مقابل كل ذلك يقوم النظام بتشجيع ثقافة النفسخ ودعم مظاهر العري والإنحلال الأخلاقي حتى في شهر رمضان ، وهو ما شجع على إنتشار الجريمة المنظمة

وتفشي المخدرات في المعاهد والكلليات بشكل لم تعرفه تونس من قبل .
وعندما استلم عملاء أميركا الحكم في تونس عام ١٩٨٧ لم تستطع أميركا أن تغير المشهد الثقافي والفكري في البلاد . فالكوادر العليا للحزب الحاكم سارت مع أميركا سياسيا وإقتصاديا ولكنها ظلت تمنع في السير معها من حيث التعاطي مع الناحية الفكرية في المجتمع وخاصة احترام الشعائر الدينية الفردية لعامة الناس وإدماج الإسلاميين "المعتدلين" في المشهد السياسي العام . ولقد حاولت أميركا إدماج "حركة النهضة" بقيادة راشد الغنوشي من خلال صفقة سياسية عقدها قادتها عام ١٩٨٤ مع عميل أميركا محمد مزالي رئيس وزراء تونس آنذاك وأحمد المستيري زعيم "حركة الديمقراطيين الاشتراكيين" وأحد عملاء أميركا في المعارضة . إلا أن سيطرة التيار الإستصالي في الحزب الحاكم الذي كان يسمى سابقا بالحزب الاشتراكي الدستوري ، ثم تحول إسمه عام ١٩٨٨ إلى التجمع الدستوري الديمقراطي حال دون تطور هذا الإدماج ، ودخلت البلاد في حالة من الصراع على السلطة بين أجنحة الحكم ومراكز القرار داخل القصر الجمهوري . وخوفا من وصول الإسلاميين إلى الحكم ، لم يجد التيار الإستصالي في الحزب الحاكم بذا من السير مع أميركا . إذا أراد البقاء في الحكم . مقابل تخليها عن دعم حركة النهضة .

لقد كان الإنقلاب الأبيض الذي قاده زين العابدين بن علي ضد الحبيب بورقيبة في ٧ نوفمبر / تشرين ثاني عام ١٩٨٧ ، هو عبارة عن صفقة سياسية عقدها التيار الإستصالي مع أميركا لقطع الطريق على أعدائهم من الإسلاميين وعلى منافسيهم من التيار التصالحي الذي كانت تعول عليه أميركا منذ البداية ، داخل الحزب الحاكم . إلا أن دوام الحال من المحال ، إذ يبدو أن أميركا عازمة هذه المرة بإحكام قبضتها على المعطيات الدولية (تفردا بالموقف الدولي) والإقليمية (تصالح أنظمة الحكم في شمال إفريقيا مع الإسلاميين "المعتدلين") والمحلية (بروز وجوه سياسية معارضة تحظى بالدعم العلني والخفي من أميركا) على إجراء تغيير في الواقع السياسي والفكري في تونس . ذلك أن إستمرار إحتكار التيار الإستصالي للناحية الفكرية والسياسية في المجتمع من شأنه أن يمثل فعلا خطرا على المصالح الإستراتيجية لأميركا على المدى الطويل ويجعل البلد مفتوحة على كل الإحتمالات .

تسليط الضوء على "المنصف المرزوقي"

ومن بين أهم الشخصيات العلمانية التي تدعمها أميركا وهي من خارج السلطة وتحظى بمصدقية بين أقطاب المعارضة (ومن بينهم حركة النهضة) وبدعم خفي من بعض أجنحة الحكم نجد منصف

المرزوقي رئيس حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية"، الذي رفض المثل أمام القضاء بتاريخ ٢١ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٠٦، ثم وجهت له المحكمة إستدعاء ثانيا للمثل أمام قاضي التحقيق بتاريخ ١٢ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٦. ورفض أيضا معللا ذلك بقوله: "لقد رفضت الإستجابة للإستدعاء القضائي لأنني لا أشرف بالمثل أمام موظف (القاضي) يلعب دورا تعيسا في تمثيلية العدالة الساقطة"، متابعا "إلا أنني أشرف بتهمة التحريض على العصيان المدني ومجددا أهيب بكل التونسيين التجنّد بكل الوسائل السلمية لإزالة نظام الدكتاتور بن علي". ومع كل ذلك سافر المرزوقي إلى فرنسا يوم ١٩ ديسمبر/ كانون أول ٢٠٠٦ لأن "قيادة حزبه كلفته بمهمة سياسية في الخارج"، ولم تمنعه السلطات رغم تتبّعه قضائيا بتهمة التحريض على العصيان المدني، واصفا السماح له بالسفر إلى خارج البلاد بأنه "دليل على ضعف قيمة القانون في البلد والقضاء الساهر عليه".

وبالنظر إلى ردود فعل منصف المرزوقي لما جرى في تونس في الأيام الأخيرة يتبين لنا أن الرجل يتناغم كليا مع ما تسعى إليه أمريكا من إحداث تغيير من داخل السلطة، وإن كان الأمر سوف يظهر للرأي العام الداخلي خاصة بأن المعارضة هي من تولت قيادة عملية التغيير السياسي في البلد. ففي تصريح خاص لـ (آكي) للأبناء، طالب منصف المرزوقي بـ "حكومة تونسية مؤقتة، تعيد للحوار مكانته ودوره وتدخل الإصلاحات الضرورية لطفي صفحة الماضي وإعادة السيادة للشعب وبناء النظام الديمقراطي مما يؤدي آليا لتبخر أسباب انفجار العنف". وأضاف معلقا على الأحداث الأخيرة أن هذا التحول "جذري في المشهد السياسي التونسي الذي كان معروفاً بالاستقرار. ولو أنه كان استقرار المستنقعات أي كل شيء هادئ على السطح لكن مع كثير من الغليان والتعفن في العمق". واعتبر أن ما جرى أمر "شبه حتمي دفعت له سياسة تمثلت في فساد غير مسبوق في تاريخ تونس، وقمع وإذلال للناس، وانغلاق سياسي، وتوتر أمني وسياسي وإجتماعي غير مسبوق في تاريخ تونس". وأوضح المرزوقي أن هدف النداء الذي توجه به للتونسيين منتصف مارس الماضي والذي دعا من خلاله مواطنيه "للانخراط في المقاومة السلمية" لوضع حد للنظام الذي وصفه بـ "الديكتاتوري" كان "لقطع الطريق على خيار العنف، لأن الدكتاتورية وضعت الشعب التونسي بين خيارين لا ثالث لهما: الاستسلام أو المقاومة". ورأى المرزوقي أن "بقاء بن علي في الحكم إلى ٢٠٠٩ إن لم يجدد له أكثر من ذلك، يعني أن تونس ستغرق شيئا فشيئا في الفوضى والعنف". وأكد أن "مسؤولية الخروج من الأزمة تقع على عاتق من بقي في الدولة من رجال"، و"من أصدقاء تونس" الذين "لا يجب أن يغرمهم ادعاء النظام محاربة الإرهاب وكل

سياسته مجعولة لخلقته وتعهدته“ .

وما يدعم مرض الرئيس بن علي ما سبق ذكره من سعى أمريكا لإحداث تغيير في المشهد السياسي بتونس خاصة بعد تأكيد مرض الرئيس بن علي ، هو ”ما تحدثت به بعض العناصر القيادية في الحزب الحاكم-التجمع الدستوري الديمقراطي- من أن التطورات الأخيرة التي تشهدها البلاد التونسية تدخل ضمن صراع محموم على أعلى هرم السلطة في ظل ما اصطلحت عليه النخب السياسية التونسية بمعركة الاستخلاف- أي خلافة الرئيس بن علي في منصب رئاسة الجمهورية . وأبدى هؤلاء خوفهم الشديد على مصائر الأمور بالبلاد كما شعورا بالندم على تفويت فرص كثيرة للإصلاح والانفتاح السياسي أتيحت لهم للتجاوز الجاد مع قادة وفعاليات ظاهرة الاعتدال الاسلامي“ .

السيناريو الأميركي وحركة 18 أكتوبر

إلا أنه حتى ينجح السيناريو الأمريكي المتوقع لتونس فإنه من الممكن أن تتكرر العمليات المسلحة داخل البلاد بحيث تعجز معه فرق الأمن التقليدية المؤتمرة بأوامر وزارة الداخلية عن إيقافها مما يضطر الوحدات العسكرية للجيش للانتشار (وهو ما بدأ بالفعل) بالبلاد من أجل ضبط الأمن والسيطرة على الوضع . وهذا الأمر من شأنه أن يسمح لقوى المعارضة المدعومة من أمريكا ومن داخل بعض أجنحة النظام بالتحرك السياسي يوازيه في الوقت المناسب تحرك لبعض قادة الجيش للقيام بانقلاب عسكري للإشراف على وضع سياسي إنتقالي في تونس يشبه الشكل الموريتاني . وسيكون من أولويات هذه المرحلة الجديدة التي سيشرف عليها الجيش هو إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية بما يعنيه ذلك من سن عفو سياسي وتشريعي عام وإعادة الإعتبار لدور الأحزاب والجمعيات الحقوقية ومنظمات ما يسمى بالمجتمع المدني وأيضا إجراء إنتخابات عامة يشارك فيها أغلب الأطياف السياسية التي باتت تتجمع تحت جبهة عريضة تطلق على نفسها إسم ”حركة ١٨ أكتوبر للحقوق والحريات“ التي تأسست عام ٢٠٠٥ ، وهي تتجه الآن بدعم أمريكي لتكون ندا للتيار الإستئصالي في البلاد ولتكون أيضا قوة فاعلة في الحياة السياسية حسب الشروط الأمريكية .

إن الذي يدفع إلى القول بأن حركة ١٨ أكتوبر هي يد أمريكا في التغيير السياسي بتونس أمرين :

أولا ؛ لأن برنامجها يسير في إطار ما تطالب به أمريكا من ”حرية التعبير والإعلام والصحافة ، وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات ورفع القيود على نشاطها ، وإطلاق سراح المساجين السياسيين وعودة اللاجئين وإعادة الإعتبار إليهم ، في إطار قانون للعفو العام يشمل كل من طالهم القمع“ .

ومن المتوقع قريبا أن تتحول حركة ١٨ أكتوبر إلى جبهة سياسية بشكل رسمي وفعلي . وثانيا، لأنها تضم قاعدة عريضة من الأحزاب والجمعيات الأهلية والحقوقية التي ترتبط بأمريكا أو تسير وفق أجندتها كما تتبنى عملية المصالحة السياسية مع الإسلاميين ”المعتدلين“ . وهذه الأحزاب هي : الحزب الديمقراطي التقدمي ، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ، حزب العمال الشيوعي التونسي ، التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات ، الوجوديون الناصريون ، حركة الديمقراطيين الاشتراكيين - الهياكل الشرعية ، حركة النهضة . أما الجمعيات فهي : الجمعية الدولية لمساندة المساجين السياسيين ، مركز تونس لاستقلالية القضاء والمحاماة ، الجمعية التونسية لمقاومة التعذيب ، رابطة الكتاب الأحرار ، المجلس الوطني للحريات ، ودادية قدماء المقاومين . كما تضم حركة ١٨ أكتوبر العديد من الشخصيات بصفتهم الفردية .

إن القصد الأمريكي من وراء تأسيس حركة ١٨ أكتوبر هو إيجاد فرز بين الأوساط الإسلامية ”المعتدلة“ التي تؤمن بالإصلاح الجزئي والتغيير التدريجي وبين الأوساط الإسلامية التي تدعو للتغيير الجذري على أساس الإسلام أو تلك التي تؤمن بالعمل المسلح كسبيل وحيد لإقامة الدولة الإسلامية . وهذا من صميم خطة أمريكا في محاربة الإسلام تحت شعار محاربة الإرهاب كما ورد في الدراسة التي أعدها مؤسسة راند (RAND) بعنوان ”الإسلام الديمقراطي المدني“ . والدليل على ذلك أيضا أن أصحاب حركة ١٨ أكتوبر أسسوا منذ البداية ”المنتدى الفكري الحواري“ الذي ”وجد لتقريب المسافة التي تفصل العلمانيين عن إسلاميي حركة النهضة حول الموقف من بعض القضايا الأساسية“ في الفكر والسياسة . كما أعلنوا في سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٦ في بيان أصدرته الحركة بأنها ”عازمة على إطلاق مبادرات وحملات وطنية (بين الداخل والمهجر) حول الحقوق والحريات الثلاثة“ التي ورد ذكرها آنفا . وما يدعم ذلك أيضا هو الزيارة المفاجئة التي قام بها وفد من السفارة الأمريكية في موفى شهر أغسطس الماضي إلى مقر إقامة السجين القيادي السابق في حركة النهضة حمادي الجبالي . هذه الزيارة التي فاجأت بعض أطراف السلطة وأثارت قلقها ، واستمرت حوالي ثلاث ساعات . ويبدو أنها تطرقت إلى قضايا عديدة تخص حركة النهضة ودورها المستقبلي في التغيير الذي تريده أمريكا في تونس وموقف الحركة من السياسة الأمريكية في المنطقة .

والخلاصة..

إن التخلص من الأنظمة العفنة المجرمة ، والغارقة في وحل الخيانة والعمالة للأجنبي ، حال النظام في تونس ، إنما يكون بانقياد الأمة لمرحعيتها الحقيقية وهي الإسلام ، وأن تقوم الأمة الواعية

المخلصة باستغلال طاقات المخلصين من المؤثرين وأصحاب المنعة والقوة لتحقيق التغيير على أساس الإسلام، وإذا لم يلازم ذلك وعي حقيقي على واقع قوى الكفر وقدراتها وكيفية مواجهتها، بل ومواجهة كل أدواتها بكشف ألاعبهم وتأميرهم وفضح أدواتهم، فإن الأوضاع لن تستقر لصالح قوى التغيير المنشود.

وعليه فإن مما يجب أن تتوجه إليه أنظار أبناء الأمة المخلصين في تونس وغيرها من بلاد المسلمين أن علاج إساءات الأنظمة وإيذائهم لن يتأتى بإعلان الكفاح المسلح، وإنما يكون بالتفكير بقلع تلك الأنظمة والتخلص منها نهائياً، عدا عن أن أفراد وعناصر الجيش والشرطة هم من أبناء المسلمين الذين تحرم دماؤهم، ومن يعتمد الإيذاء منهم هم شرذمة قليلة، والأصل أن يجري التخلص من النظام برمته، باستغلال طاقات أبناء الأمة في الجيش والبوليس وليس استعدادهم ودفعهم للانحياز إلى جانب النظام في تونس، وتمكينه من زرع عداة حقيقي مع قوى الأمة كما حصل في الجزائر. ولذلك فإن الحل الحقيقي هو أخذ أهل القوة والمنعة وأركان المجتمع بعد تعبئة الأمة بالمفاهيم الصادقة النقية التي يمكن أن تركز دعائم حكم إسلامي يطبق شرع الله في واقع الحياة والدولة والمجتمع. ◆◆

● (إنهاء التعامل: يقوم الجهاز بإنهاء خدمات العميل عندما يصبح عاجزاً عن القيام بالمهام المطلوبة، بسبب المرض أو العجز أو فقدان الاتصال بالهدف، أو بسبب تغير الدوافع وعناصر الأمن، أو إنجاز المهمة التي جند من أجلها).

● (العملاء مجرد أدوات، ومن جهالتهم يعتقدون أن أسيادهم يقفون معهم في السراء والضراء، فيربطون وجودهم بتلك الأجهزة التي تتخلى عنهم عندما لا يستطيعون القيام بالمهام المطلوبة منهم أو يصبحوا عبئاً أو خطراً على الجهاز، أو انتهاء الغرض من عمالتهم).

● (بناء العميل / عندما يكون العميل شخصية عامة كرئيس وزراء مثلاً، أو رئيس دولة، يعتمد الجهاز إلى دعمه بمختلف الوسائل ليتمكن من السيطرة على دائرته وإثبات وجوده العملي والمقبول).

من كتاب العملاء

لؤلؤه العميد محمد نور الدين شحادة

قراءات..

(تحريف القرآن)

(لست أدري كيف يستطيع المرء أن يقول بتحريف القرآن وهو أمام نص صريح يدحض كل الأقوال حول التحريف، ولست أدري أيضا كيف يستطيع أحد أن يكون مؤمنا بالقرآن وهو يدلي رأيا يناقض ما جاء فيه والآية الكريمة ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ الحجر ٩، تغنينا عن الاستدلال بعدم تحريف القرآن المنزل على محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالوعد الإلهي صريح بأنه تعالى يحفظ الذكر الحكيم من أي تلاعب أو تحريف أو إضافة، والقائلون بالتحريف يشكلون عددا من علماء الفرق الإسلامية كلها، إلا أن علماء الشيعة ومحدثيهم يشكلون الأكثرية المطلقة بين هؤلاء. وقد ذهب رهط من علماء الشيعة إلى عدم التحريف واستشهدوا بالآية الكريمة التي أوردناها، ولكن ذهب آخرون إلى التحريف بإصرار وعناد منهم النوري الذي ألف كتابا أسماه (فصل الخطاب في تحريف الكتاب) وذكر في الكتاب المذكور عبارات زعم أنها آيات قرآنية محرفة، والمتبع المنصف لا يشك أبدا أن السبب الذي حدى بالمحدثين أن يذهبوا إلى تحريف الكتاب هو الاستدلال بآيات منصوطة في إمامة علي كانت مذكورة في السور والآيات المحرّفة على حد زعمهم، وبذلك كان بعض أعلام الشيعة يدافع عن عدم وجود نص إلهي في القرآن حول الإمامة بتلك الآيات المزعومة التحريف.

وتحريف القرآن يصطدم بعقبة كبيرة لدى أعلام الشيعة أيضا، وهو إقرار الإمام علي في أيام خلافته بهذا القرآن الموجود بين أيدي المسلمين، فلو كانت هناك سور أو آيات محرّفة لتحديث عنها الإمام علي وأثبتها في القرآن.

إن فكرة تحريف القرآن ليست من الأفكار التي تظهر على الساحة الشيعية كفكرة عامة ذات أبعاد خطيرة لأن الأكثرية الساحقة من الشيعة لم تقترب إلى هذا البحث ولا تؤمن به بسبب

موقف كثير من فقهاءنا من عدم التحريف ، ولكن الفكرة تأخذ طابعا حزينا عندما ينشر الناشرون كتباً ألفها بعض علمائنا في التحريف وتوزع الكتب تلك على الناس أو تستل منها مقتطفات لتذكر في كتب أخرى ويطلع عليها المسلمون جميعا .

ومن هنا نوجه نداء التصحيح إلى كل الناشرين في البلاد الشيعية كي يقلعوا عن نشر كتب كهذه لأنها تخالف كتاب الله ونصوصه وتضر بسمعة الإسلام وكتابه الكريم ، الذي هو الدستور الخالد للمسلمين فإذا ما أصابه وهن أصابهم وإذا أصابته قوة أصابتهم .

وكما قلنا فإن الرأي السائد لدى الأكثرية من فقهاء الشيعة هو عدم التحريف ، ولكن هذا الرأي يعقبه رأي آخر هو من الغرابة بمكان ولا توجد له أدلة إلا في الروايات التي يرويها الشيعة ، ونحن في حركتنا التصحيحية لا نستطيع أن نغفل آراء شاذة كتلك ، وعلينا أن نشير إليها لكي يكون التصحيح جامعا ومانعا وهنا نذكر رأيا لكبير علماء الشيعة وهو الإمام الخوئي الذي يقول في تفسيره (البيان) ص ٢٥٩ ، وذلك بعد أن استعرض آراء فقهاء المسلمين ومحدثيهم بما فيهم الشيعة حول التحريف في القرآن أو عدم وقوعه ما هو نصه :

”ومما ذكرناه قد تبين للقارئ أن حديث تحريف القرآن ، حديث خرافة لا يقول به إلا من ضعف عقله أو من لم يتأمل في أطرافه حق التأمل أو من لجأ إليه ، يحب القول به والحب يعمي ويصم ، وأما العاقل المنصف المتدبر فلا يشك في بطلانه وخرافته“ .

من كتاب

الشيعة والتصحيح؛ الصراع بين الشيعة والتشيع لمؤلفه الدكتور موسى الموسوي

- بقاء تفرد أميركا في القرن الواحد والعشرين يقتضي إضعاف المسلمين.
- تفتيت بلاد المسلمين يقتضي إثارة الفتن ومنها المذهبية والعرقية.
- تضخيم الانحرافات عن الشرع وبت الإشاعات وإثارة الأحقاد، وتفخيخ السيارات، هو مما تفعله أميركا لإحداث الفتن.
- الاستجابة للوقوع في الفتنة هو وسيلة أميركا لتحقيق شطر المسلمين إلى معسكرين متصارعين تشل بوجودهما إمكانية وحدتهم، وظهور كيان قوي يجمعهم للوقوف أمام تفردهما.

الحرية .. مصطلح غربي

الحرية لغة: هي الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللؤم، وحرره: أعتقه من الرق، وفي التنزيل لم ترد إلا بهذا المعنى: ﴿فَتَحْرِيرَ رَقَبَةٍ﴾ ﴿الحر بالحر والعبد بالعبد﴾، فالحر هو العبد المنعتق من الرق. وهذا ما عناه والد عنترة عندما دعاه إلى منازلة أبطال بني حريقة بقوله: كر وأنت حر. بعد أن كان يرفض إلحاقه بنسبه في حين كان يعاني عنترة من ذلك فيقول:

إن كنت في عدد العبيد فهمتي فوق الثريا والسماك الأعزل

وخير ما صور معنى الحرية في مفهومنا لغة ودينا قول عمر رضي الله عنه: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا.

هذا هو مفهوم الحرية في لغتنا، هذه اللغة التي تحملت الوحي والتنزيل، فلم يرد لها إلا معنى واحد وهو ضد الرق، لا في شعر الجاهلية وهو ديوان العرب الذي به يفهم المسلمون قرآنهم، ولا من صريح الألفاظ أو التراكيب، ولا من مفهومها ولا من دلالاتها، ولا من قرائنها، ولا في آيات القرآن المعجز، ولا أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وقد أوتي جوامع الكلم، ولا في أقوال الصحابة والتابعين، كما لم تعرف الأمة عبر تاريخها للحرية معنى غير هذا المعنى. ولا الشعراء المحدثون ممن لن تزال تكمن في نفوسهم بقية من حضارة الإسلام وثقافته لا يفهمون الحرية إلا بمعنى الانعتاق من عبودية المستعمر وظلمه:

وللحرية الحمراء باب بكل يد مضرجة يدق

أما ما جاءنا من الغرب من مصطلحات وشعارات دخيلة على حضارتنا وهجينة على ثقافتنا لا تتبع إلا من مناهل الشك والتشكيك، ومن مناهل الحقد والحسد، بهدف استبدال ضلالهم بهدانا، ومفاهيمهم بمفاهيمنا، تارة بالأفكار الخاطئة مثل: الدين لله والوطن للجميع، ومثل القومية والوطنية، والعزة للوطن، وتوحدنا الآلام والآمال. وتارة بالمفاهيم السياسية المغلوطة: من مثل: خذ وطالب، والأمة مصدر السلطات، السيادة للشعب، السياسة فن الممكن. وتارة بالشعارات الواقعية الرجعية مثل: يجب أن نكون واقعيين، الرضا بالأمر الواقع، فقه الواقع، وما تبعها من أصوات تطالعتنا في هذه الأيام مثل الوسطية، الاعتدال، تقاطع المصالح، مفهوم الكراهية والعولة ومفاهيم الحريات العامة، وغيرهما مما

هو دخيل علينا .

لقد عشنا أجيالا وأحقابا بعد هجرته عليه السلام ، وبناء دولته في المدينة المنورة في السنة الأولى من الهجرة ، وحتى أن أزال الكافر المستعمر دولة المسلمين على يد أتاتورك اليهودي وحول الأحكام والأنظمة الإسلامية إلى العلمانية الكافرة ، والأمة بأفرادها ومجتمعها لم تعرف هذه الأفكار وهذه الشعارات التي تميل بالمسلمين إلى كل ما يكون من ظاهر الكفر ومن باطنه العداة والاستقواء حتى يعود المسلمون فاقدين لهويتهم ، منكرين لقدرة دينهم على التغيير والمبادرة .

أما مفهوم الحرية الذي نحن بصدددها ؛ فلم يكن ليولد ويترعع إلا على يد مفهوم الديمقراطية التي لحمتها السيادة للشعب ، وسداها الانفلات من قيم الأديان والأخلاق والإنسانية ، في حين أنه في ديننا السيادة للشرع وليس للشعب .

ولا يظن ظان أن الديمقراطية هي مجرد الانتخاب إذ هو حق لكل فرد بل واجب عليه الاهتمام بأمور المسلمين ”من لم يهتم بأمر المسلمين فليس منهم“ ولكن الديمقراطية هذه التي صدرها إلينا الغرب ، فوق كونها تجعل السيادة للشعب ، وتعطيه حق التشريع للأحكام مفتتة بذلك على الله ﴿إن الحكم إلا لله﴾ فهي مبنية على الحريات التالية :

١- حرية الرأي ، فمن حق أي فرد أن يعبر عن رأيه في أي أمر حتى لو تصادم مع غيره طالما أن الديمقراطية تبيح له ذلك ، وقد رأينا كيف سمحت هذه الحرية التهجم على شخص الرسول صلى الله عليه وسلم في الدمارك ، فالإسلام يعطي الحق للمسلم أن يبدي رأيه ، ولكن في حدود ما يسمح به الشرع ، وهو ليس حراً ؛ أي منفلتا من كل قيد .

٢- حرية الاعتقاد فمن حق أي فرد أن يغير دينه متى شاء وكيفما شاء ، فهل يسمح لنا ديننا بذلك ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ”من بدل دينه فاقتلوه“ وحد الردة أشهر من أن يبين .

٣- حرية التملك : فللفرد التملك بكل الطرق حلالها وحرامها ، والإسلام يقول ”الملك هو إذن الشارع بالانتفاع بالعين“ ”لا نزول قدما أمراً حتى سأل عن ثلاث : شبابه ، وعلمه ، وماله كيف جمعه وفيم أنفقته“ .

٤- الحرية الشخصية : فللفرد حرية اللبس أو التعري ، أو أن يتزوج أو يخالل ، أو أن ينطلق دون ضوابط لسلوكه ، أو أن ينضبط فالأمر عائد إليه وإلى هواه وميوله ، فهل لنا في شرعنا إلا ما يحفظ عرضنا وكرامتنا ، فالمرأة زوجة وأم وربة بيت وعرض يجب أن يسان .

فأني للغرب أن يدرك معاني العزة التي أرادها الله لنا ، بحرماننا من حريتهم هذه التي تمزج مروءتهم في التراب ، بينما نحن لانؤ من بحريتهم بل نحن جميعا عبيد لله نأتمر بأوامره ، وننتهي عما نهى ، وقافون عند حكمه ، ولا نتعداه قيد أنملة ، وهذا هو مكمنا عزتنا وغاية منانا أن نرضيه سبحانه وننظر لوجهه الكريم ففسعد في أخرانا كما سعدنا في دنيانا بطاعته ورضاه ﴿وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة﴾ .

صدق الله العظيم



حول مشروع الشرق الأوسط الكبير (١)

كثرت في السنوات الأخيرة الحديث عن إعادة صياغة الشرق الأوسط، وانصرفت أذهان المراقبين إلى أن الصياغة ستكون بتغيير الوجوه كما حصل في الجزائر وإندونيسيا والباكستان، أو إسقاط أنظمة كما في أفغانستان والعراق، ويروج له حول سورية وإيران وكوريا، أو إلى إعادة ترسيم الحدود كما يشاع حول السعودية والسودان، أو بفرض إصلاحات سياسية واقتصادية كما يجري في سورية ودول الخليج، وحتى ترتيب الوضع الأمني في المنطقة والمتمثل بالعملية السلمية. والحقيقة أن كل ذلك يندرج تحت إطار إعادة الصياغة للشرق الأوسط وجزءاً من استحقاقاتها. فهناك إصلاحات سياسية واقتصادية وإعادة إنتاج لبعض الحكام والشخصيات، وشاهدنا سقوط بعض الأنظمة التي استحالت بقاءها في ظل الوضع الدولي الجديد، والإدارة الأميركية الحالية.

إلا أنه لا بد من معرفة الأساس والواقع للمتغيرات في السياسة الأميركية وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط. ولا بد هنا من التأكيد على أن منطقة الشرق الأوسط تحظى بأهمية بالغة على الصعيد الجيو سياسي والحيوي في العالم، فشعوب المنطقة يمثلون أمة تتحد بعقيدة روحية سياسية وحدها القادرة على صرع الفكرة الرأسمالية القائم عليها عالم اليوم، وفيها قابلية قيادة الأمم والشعوب لأنها تجعل السيادة للمبدأ وليس للأدومي بصفته العرقية أو غير ذلك، وبرغم أنه قد توقف تطبيقها بهزيمة أهلها وزوال دولتها، إلا أنها لا زالت كامنة وحية في المنطقة، بل فاعلة ومؤثرة في الأحداث الدولية. وقد جرى استغلالها من قبل أميركا ضد الشيوعية.

كما أن منطقة الشرق الأوسط تتحكم بأهم الطرق البحرية والجوية والبرية في العالم، وتملك كذلك أهم مادة مؤثرة في عجلة الاقتصاد العالمي وهي البترول، وهذا ما أعطى الشرق الأوسط أهمية دولية، وجعل الدول الكبرى تستوطن في المنطقة، بل ودعا الولايات المتحدة أن تستأثر

بالمنطقة لوحدها وتعمل على إعادة صياغتها .

غير أن الوضع السياسي الدولي كان دوما يحكم النظرة الأميركية إلى الشرق الأوسط ، ففي الخمسينيات من القرن المنصرم وإبان الحرب الباردة ، كانت أميركا تجد في الإسلام —دين أهل المنطقة— عاملا إيجابيا وفاعلا في إعاقه توسع الشيوعية ، ونفاذ الاتحاد السوفيتي إلى أهم منطقة في العالم ، ولم تكن ترى في الإسلام خطرا يهدد مصالحها بسبب بريق القومية التي سادت أجواء المنطقة حتى أواخر الستينيات ، فكان الوضع الدولي المتمثل بالصراع بين الاتحاد السوفيتي وأميركا من جهة ، ومزاحمة بريطانيا لأميركا في الشرق الأوسط من جهة أخرى— يملئ بقاء النمط السياسي السائد في الشرق الأوسط على ما هو عليه من وجود أنظمة ديكتاتورية . وانقلابات عسكرية ”وتنظيمات راديكالية“ ونظم اقتصادية تقليدية ، وظل الأمر كذلك إلى أن انفردت الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط تقريبا في مطلع السبعينيات بعدما طرد السادات الخبراء السوفييت الذين حاول الاتحاد السوفيتي إيجاد موطئ قدم له في المنطقة من خلالهم . وبعدما ضعفت بريطانيا دوليا إلى الحد الذي أصبحت فيه تحتضر ، ومع أن أميركا كانت قد فرضت إرادتها على المنطقة ولجمت بقايا عملاء الإنجليز عن إعاقه مشاريعها ، وتفوقت على الاتحاد السوفيتي دوليا بفعل الفارق في القوى الاقتصادية والنفوذ السياسي ، الذين قابلهما ضعف اقتصادي شديد وتراجع سياسي دولي على الجانب السوفيتي ، برغم ذلك ، إلا أنها لم تتمكن من إحراز تقدم في مشروع التصفية للنزاع العربي—الإسرائيلي المقيم على حدود مصالحها الحيوية في منطقة الخليج . وذلك بسبب العداء والرفض من قبل شعوب المنطقة ”للكيان الإسرائيلي“ ، أي أن الوضع الإقليمي التقى مع الوضع الدولي في عدم إمكانية إحداث صياغة جديدة في الشرق الأوسط ، حتى بات الصلح بين مصر وإسرائيل حبرا على ورق أو كما يصفونه ”سلاما باردا“ برغم أن أميركا تملك ٩٩٪ من أوراق الحل حسب النظرية ”الساداتية“ الخيانية . ولم تكن الولايات المتحدة لتتخذ من الإسلام عدوا دوليا بشكل علني ، وتعمل على تقويض فاعليته وهي لا تزال تستخدمه كأداة لتمزيق الاتحاد السوفيتي ، لا سيما أنها كانت تعتبر الإسلام المقيم على حدود روسيا والصين بمثابة ”مغناطيس ضخم“ قادر على جذب ملايين المسلمين الروس والصينيين لإحداث توترات بداخلهما ، كما أنها لم تكن ترغب في الظهور بمظهر المستعمر الصليبي الأوروبي وهي لا تزال تغرس مفاهيم العداء ضد الاستعمار الأوروبي لاقتلاع ذيوله في المنطقة والعالم منذ حقبة الوفاق الدولي مع الاتحاد السوفيتي ، ثم جاء عقد الثمانينات الذي كان حافلا في تعاطي الولايات المتحدة مع حركات

المقاومة الإسلامية، خاصة في عهد الرئيس ريغان، وهو ما جمد إعادة صياغة الشرق الأوسط طوال عقد الثمانينات.

وبعد تبدل الموقف الدولي سنة ١٩٩١ بسقوط الاتحاد السوفيتي وزوال الشيوعية، شرعت الولايات المتحدة بإعادة صياغة الأوضاع الدولية أنظمة وعلاقات، على أساس النظام العالمي الجديد، وهو زعامة الولايات المتحدة وسيادة الرأسمالية في العالم، فانقلبت على الوضع الدولي السابق الذي أوجده ودعمته بقاءه عقوداً طويلة من زمن الصراع والتنافس مع خصومها الدوليين، وانقلبت كذلك على السياسة الدولية التي كان لها الدور الأكبر في رسمها وإدارتها، فأخذت تدعو إلى النظام الديموقراطي كبديل عن نظام الإسلام الذي بدأت تستدعيه ذاكرة الشعوب بسبب توالي المحن والهزات إلى جانب حركة الوعي في البلاد الإسلامية بفعل الدعوة الإسلامية. وليس بديلاً عن النظم الديكتاتورية التي أوجدها الغرب، كما تحاول أميركا وأبوها أن يصوروا ذلك لأجل أن يتقبله الناس بديلاً؛ بل دليل أن أميركا في إحداثها للتغيير في المنطقة لم تقتلع تلك الأنظمة الديكتاتورية من جذورها، وإنما عملت على إعادة تأهيل تلك الأنظمة. وبدلت عدداً من الوجوه الحاكمة وأعادت إنتاج البعض الآخر لردم الهوة بين الأنظمة والشعوب، والتي بات اتساعها يهدد بنسف تلك الأنظمة وينذر بخطر على المصالح الأميركية.

وقد ظهر واضحاً في عقد التسعينيات بأن الولايات المتحدة قللت من أهمية الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط وأولت اهتماماً أكبر لصياغة مفاهيم الشعوب، وكثفت من تواجدها العسكري لحماية مصالحها أثناء عملية الصياغة، وهو ما أفرغ الحكام والأنظمة وجعلهم يشعرون بأنهم مستهدفون، وهو شعور طبيعي ناجم عن قلب المعادلة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط والتي كان يحظى بموجبها الحكام بمساندة ودعم ضد الشعوب والدول المنافسة.

وتحت ذريعة "إما أنتم معنا أو مع الإرهاب" اتخذت أميركا من سياسة مكافحة الإرهاب حجر زاوية في سياساتها الدولية، وجعلت العراق نقطة ارتكاز لإحداث تغييرات سياسية وفكرية وبخاصة في السعودية وإيران وسورية، وكذلك الحال مع مسألة النزاع "العربي - الإسرائيلي" وبخاصة "القضية الفلسطينية" وهذا على الصعيد السياسي، أما الجانب الفكري وهو الأخطر في موضوع صياغة الشرق الأوسط.

يتبع